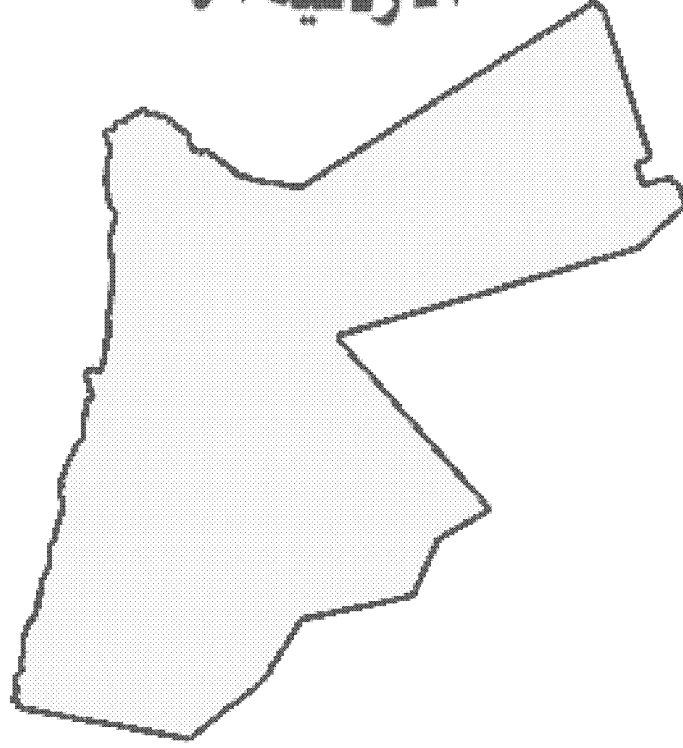


الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان : الخميس ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٨ هـ . الموافق ١٦ شباط سنة ٢٠١٧ م

رقم العدد : ٥٤٤٤

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧**صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين**

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بنصابه القانوني برئاسة معالي رئيس محكمة التمييز رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين القاضي/ هشام التل وعضوية كل من نائبي رئيس محكمة التمييز القاضي السيد/ هاني قاقيش والقاضي الدكتور/ فؤاد درادكه ومعالي رئيس ديوان التشريع والرأي الدكتور/ نوفان العجارمة والقائم بأعمال مدير إدارة التأمين - مدير مديرية الرقابة القانونية والتشريعات لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين السيدة/ لبنى الحمود في مكتب رئيسه بمقر محكمة التمييز بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بمقتضى كتابه ذي الرقم (ت/١/١/٤٨٨١٣) تاريخ ٢٧/١١/٢٠١٦ لإصدار القرار التفسيري على ضوء ما يلي :-

أولاً: تنص المادة (٦٨) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩

وتعديلاته على ما يلي :-

" للمصفي اتخاذ جميع القرارات والإجراءات التي يراها لازمة لإتمام عملية

التصفية بما في ذلك :-

أ. إدارة أعمال الشركة في حدود ما تتطلبه إجراءات التصفية .

ب. جرد جميع أصول الشركة وموجوداتها .

ج. تعيين أي من الخبراء والأشخاص لمساعدته على إتمام إجراءات التصفية

أو تعيين لجان خاصة وتفويضها بأي من المهام والصلاحيات المنوطة به

وإصدار القرارات اللازمة لإتمام إجراءات التصفية .

د. تعيين محام أو أكثر لتمثيل الشركة تحت التصفية في أي دعاوى أو

إجراءات قضائية تخصه " .

ثانياً: وينص البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٦٩) من القانون ذاته على ما يلي:-

" أ- على الرغم من أي اتفاق مخالف ، يجوز للمصفي أن يتخذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية لحماية حقوق الشركة بما في ذلك :-
٣. الاتفاق مع أي من مديني الشركة على كيفية دفع أو تقسيط أي مبالغ أو التزامات مترتبة عليهم " .

ثالثاً : وتنص الفقرة (د) من المادة (٧٤) من القانون ذاته على ما يلي :-
" إذا أصبح إشعار المطالبة الذي أصدره المصفي للمدين وفق أحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة نهائياً وقطعياً ، يجوز للمصفي إجراء تسوية مع المدين أو تنفيذ الإشعار ضده بواسطة دوائر الإجراء المختصة وفق أحكام التشريعات السارية المفعول " .

إنّ المطلوب تفسيره على ضوء النصوص المشار إليها هو :-

بيان فيما إذا كان للمصفي صلاحية إبرام تسويات مع مديني شركة التأمين الخاضعة للتصفية ومنح مديني الشركة خصماً تشجيعياً على تسديد المبالغ التي يدينون بها لشركة التأمين (سواء على أصل الدين أو على الفوائد القانونية المترتبة على أصل الدين) أم أن صلاحية المصفي تقتصر على كيفية دفع أو تقسيط أي مبالغ أو التزامات مترتبة على مديني شركة التأمين .

بعد الإحاطة بما تضمنه كتاب دولة رئيس الوزراء ومرفقه كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين وبقراءة النصوص القانونية السابقة معاً فإننا نجد أنّ المصفي لا يملك إجراء أي تسويات على الديون أو على الفوائد سواء بالخصم التشجيعي أو بأي صورة تتضمن التنازل عنها لأنّ المقصود بصلاحيات المصفي المنصوص عليها بالبند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٦٩) والفقرة (د) من المادة (٧٤) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته هي اتفاق المصفي مع المدين على كيفية التسديد ولا تشمل منح الخصومات التشجيعية .

هذا ما نقرره بالأكثرية بتفسير النصوص القانونية المطلوب تفسيرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٤٣٨ هجري الموافق ٢٠١٧/١/٣٠ ميلادي

عضو	عضو	رئيس محكمة التمييز
قاضي محكمة التمييز	قاضي محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
د. فؤاد درادكة	هانى قاقيش	بتفسير القوانين
		هشام التل

عضو مخالف	عضو
القائم بأعمال مدير إدارة التأمين	رئيس ديوان التشريع والرأي
مدير مديرية الرقابة القانونية والتشريعات	لدى رئاسة الوزراء
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	الدكتور نوفان العجارمة
لبنى الحمود	